المرصد

عين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

العدد : 202 | 28 صفحة | الخميس 28 يناير 2022

مشاورات ولقاءات في كل اتجاه..هل تتجه ليبيا نحو توحيد مؤسساتها؟

النائب زويله: توحيد المصرف هو الحل الأساسي لأي خلاف

إشراف: عبدالباسط غبارة - الإخراج: محمد حسن محمد

الافتتاحية

توحيد مؤسسات الدولة الملف الأهم في ليبيا

مثل الوضع الليبي المتأزم أمنيا وسياسيا واقتصاديا،خلال السنوات الماضية صورة قاتمة للبلد الذي عاش على وقع فوضى عارمة وغياب تام لمفهوم الدولة. وفي ظل الانقسام السياسي الذي ترتب عنه انقسام في كل مؤسسات الدولة واداراتها،عانت البلاد من فوضى ادارية اثرت بشكل كبير على فاعلية وأداء المؤسسات الليبية وهو ما زاد من معاناة المواطن.

في ظل الانقسام السياسي الذي ترتب عنه انقسام في كل مؤسسات الدولة واداراتها،عانت البلاد من فوضى ادارية اثرت بشكل كبير على فاعلية وأداء المؤسسات الليبية.

لقد ادى انقسام المؤسسات السيادية الى انقسام مترافق في اغلب المؤسسات الليبية العامة والشركات،وتكرس ذلك أكثر منذ مباشرة مجلس النواب لإعماله في طبرق مقابل انقلاب المؤتمر الوطني العام على نتائج انتخابات 2014.وتواصل مسلسل الانقسامات بعد وصول حكومة الوفاق في طرابلس، التي تشكلت بناء علي الاتفاق السياسي الذي رعته الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات المغربية في العام 2015.

وبالرغم من تتالي محاولات توحيد مؤسسات الدولة خلال السنوات الماضية فان الفشل كان القاسم المشترك لكل هذ المحاولات في ظل استمرار مسلسل الصراعات والخلافات بين الفرقاء.وفي 23 أكتوبر/تشرين الأول 2020،كان المنعرج الابرز في الازمة الليبية حيث تم توقيع اتفاق وقف اطلاق النار بين الفرقاء الليبيين في جنيف برعاية اممية وفتح هذا الاتفاق الباب امام سلسلة من المشاورات والاجتماعات ادت الى توافقات هامة وصلت في مرحلتها الأخيرة الى الاتفاق على تشكيل حكومة تنفيذية جديدة لتوحيد مؤسسات الدولة والتمهيد للانتخابات.

وسرعان ما تسارعت التحركات نحو توحيد

في يوليو 2021،أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية الليبية،عادل جمعة، أن «كل الوزارات تدار من العاصمة طرابلس»، منوهًا إلى «توحيد أغلب المؤسسات الإدارية بنسبة إنجاز بلغت أكثر من 90 %».

مؤسسات الدولة والذي بدات ثماره في الظهور مع اعلان النائب بالمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق أحمد معيتيق،الأحد 07 مارس 2021،انتهاء حقبة الانقسام المالي بين وزارتي المالية غرباً وشرقاً و»إسدال الستار عليها بشكل رسمي».وأكد معيتيق أن وزارة المالية بحكومة الوفاق أحالت مرتبات كافة موظفي الدولة الليبية بمختلف القطاعات والوحدات الإدارية إلى مصرف ليبيا المركزي واصفا هذا التطور بـ»اللبنة الأولى في طريق توحيد مؤسسات الدولة».

وفي يوليو 2021،أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية الليبية،عادل جمعة، أن «كل الوزارات تدار من العاصمة طرابلس»، منوهًا إلى «توحيد أغلب المؤسسات الإدارية بنسبة إنجاز بلغت أكثر من 90 %». ولفت إلى أن «رئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة أصدر تعليمات باجتماع الجمعيات العمومية للمؤسسات التي كانت منقسمة بين حكومتي الوفاق والموقتة السابقتين».

وبالرغم من هذه التطورات الايجابية فان ملامح التعثرات بدت واضحة خاصة في ظل استمرار الازمات وتواصل الانتقادات. ففي سبتمبر

كان محافظ المصرف في طرابلس صادق الكبير،قد قال لرويترز، الشهر الماضي،إنه يأمل في الانتهاء من المرحلة الأولى من إعادة التوحيد بحلول يوليو تموز.

2021،وجه رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح، انتقادات لحكومة الوحدة الوطنية، قائلاً إنها زادت من تقوية مركزية السلطة في العاصمة طرابلس ولم تقم بتوحيد مؤسسات الدولة، كما لم تلتزم بالتوزيع العادل للمناصب الوزارية والحكومية ومجالس إدارات الشركات بين الأقاليم الثلاثة.

وانتقد صالح، في كلمة وجهها إلى رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة خلال جلسة مساءلته وفريقه، نقل صلاحيات فروع الوزارات والهيئات في المنطقة الشرقية إلى طرابلس، وطالبه بضرورة تحديد اختصاصات الوزراء والمسؤولين في الحكومة وتقديمها مكتوبة بصفاتهم إلى البرلمان حتى تتم مساءلتهم عنها كما دعاه إلى دفع مرتبات العاملين بجهاز الأمن الداخلي والقوات المسلحة والهيئة العامة للأوقاف في المنطقة الشرقية.

وتحاول ليبيا البلد الغني بالنفط التعافي من الآثار المدمرة للحرب والأزمات السياسية بخلاف جائحة فيروس كورونا ما تسبب بأسوأ أزمة اقتصادية تعيشها البلاد .ويعد توحيد المؤسسات الليبية من أهم الخطوات نحو تحريك اقتصاد البلاد الذي يكابد 10 سنوات من الحروب التي ألحقت به الخسائر،وفق مراقبين.

وعاد الزخم مجددا لمسالة توحيد مؤسسات الدولة مؤخرا خاصة بعد فشل اجراء الانتخابات في موعدها أواخر ديسمبر من العام الماضي.وفي هذا السياق أعلن فرعا البنك المركزي الليبي في شرق

ولقي اجتماع العسكريين ترحيبا حارا من جانب المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون ليبيا، التي أكدت دعمها لجهود قيادات الجيش الليبي الرامية إلى توحيد المؤسسة العسكرية.

البلاد وغربها، إنهما اتخذا خطوة كبيرة نحو إعادة التوحيد، في إطار جهود السلام التي تدعمها الأمم المتحدة بين الفصائل المتنازعة هناك.

وقال مصرف ليبيا المركزي، في بيان له، إن محافظ المصرف في طرابلس صادق الكبير ونائبه علي سالم الحبري الذي يرأس الفرع الشرقي، وقعا اتفاقا بشأن خطة من أربع مراحل لإعادة التوحيد، بما يشمل تعيين شركة استشارات خارجية.وقال المكتب الإعلامي لمصرف ليبيا المركزي في الشرق، إن الفرعين وحدا مجلسي إداراتهما وبدآ العمل في اللجان الفنية.

يذكر أن مجلس النواب قد أقال محافظ مصرف ليبيا المركزي بطرابلس الصديق الكبير في سبتمبر من عام 2014، وكلف نائبه علي الحبري بمهام المحافظ ما أدى إلى انقسام مصرف ليبيا المركزي إلى إدارتين؛ إحداهما في طرابلس يترأسها الكبير والأخرى في البيضاء يترأسها الحبري.وأحرز الفرعين المتنافسين تقدما على مدار العام الماضي صوب إعادة التوحيد بالكامل.

وكان محافظ المصرف في طرابلس صادق الكبير،قد قال لرويترز، الشهر الماضي،إنه يأمل في الانتهاء من المرحلة الأولى من إعادة التوحيد بحلول يوليو تموز،وجاء ذلك بعد اجتماعه مع الحبري،في العاصمة التونسية،للاتفاق على خطة مفصلة لإعادة التوحيد.وينتظر أن تساهم هذه الخطوة في تجاوز ليبيا لازماتها الاقتصادية الخانقة التي كرسها انقسام مؤسساتها المالية.

وياتي هذا التطور في أعقاب تحركات جادة نحو توحيد المؤسسة العسكرية من خلال لقاءات القائد العام المكلف عبدالرازق الناظوري مع رئيس أركان قوات المنطقة الغربية محمد الحداد .والأسبوع الماضي، كشفت رئاسة أركان المنطقة الغربية في بيان نشرته عبر صفحتها على فيسبوك،أن الاجتماع تم خلاله بحث وضع آليات وخطوات منظمة وأساسية لتشكيل لجان مشتركة لتوحيد المؤسسة العسكرية، وبناء جيش ليبي موحد.وتابعت رئاسة الأركان أن الاجتماع كان بحضور عدد من رؤساء الأركان النوعية والهيئات ومديري الإدارات العسكرية.

واجتمع الحداد والناظوري بقاعة فندق المهاري في مدينة سرت الليبية للمرة الثانية خلال أقل من شهر، بحضور رؤساء الأركان ورئيسي وفدي اللجنة العسكرية المشتركة «5+5» من الجانبين.ولقي اجتماع الطرفين إشادة واسعة من قبل الليبيين، وترحيبا حارا من جانب المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون ليبيا، التي أكدت دعمها لجهود قيادات الجيش الليبي الرامية إلى توحيد المؤسسة العسكرية.

وتشير هذه التطورات الى توجه ليبي صادق نحو اعادة توحيد مؤسسات الدولة وهو ما يمثل اولوية قصوى لاعادة البلاد الى وضعها الطبيعي بعد سنوات من الفوضى والصراعات.ويؤكد مراقبون أن الانفراجة الأخيرة التي شهدها الملف الليبي تعتبر الأبرز خلال السنوات الماضية وقد تمثل الفرصة الأهم والأخيرة امام الفرقاء لانهاء حالة الانقسام وبناء دولة المؤسسات القادرة على مواجهة التحديات محليا ودوليا.

اعلان النائب بالمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق أحمد معيتيق،الأحد 07 مارس 2021،انتهاء حقبة الانقسام المالي بين وزارتي المالية غرباً وشرقاً و«إسدال الستار عليها بشكل رسمي».

7 سنوات من الإنقسامات العميقة..هل تتوحّد المؤسسة المالية الليبية أخيرا؟

حذّرت الأمم المتحدة مرار من أن النظام المصرفي الليبي «سينهار على الأرجح» إذا لم يتّحد فرعا البنك المركزي المتوازيين في البلاد خطوات جادّة نحو توحيده، وذلك وفقا لتصريح ممثلها المستقيل من مهامه يان كوبيتش. فبعد سبع سنوات من الإنقسام التي راكمت العجز والديون وشتّت الموارد في أسوأ أزمة يمر بها البلد النفطي لعقد كامل من الزمن، تلوح بوادر الحل وتوحيد المؤسسة المالية الليبية.

نجاة فقيري

وفي عودة على أسباب الإنقسام وتعثر عملية توحيد البنك المركزي التي استمرت لسنوات، شهدت ليبيا عام 2014 بروز سلطتين متناحرتين اندلعت الصراعات سريعا بينهم ما أدى أيضا إلى انقسام المصرف المركزي لفرعين، الأول مقره طرابلس بإشراف الصديق الكبير والثاني في مدينة البيضاء شرق البلاد برئاسة نائبه علي الحبري ما تسبب في خسائر مالية كبيرة وارتفاع حاد في معدلات التضخم، إلى جانب ارتفاع الدين العام إلى أكثر من 100 مليار دولار وتآكل احتياطات المركزي الليبي من النقد الأجنبي وشحّ السيولة النقدية في البنوك التجارية لسنوات طويلة.

قال الصادق الكبيرأن «حالة انقسام المصرف المركزي منذ عام 2014 لم تتم با ٍرادتنا، بل أملتها علينا ظروف سياسية، تمثلت في انقسام السلطتين التشريعية والتنفيذية، والانفلات الا ٍمني والحروب المتكررة».

في 2017 بدأت سلسلة «هشة» من محاولات الاتفاق حول ضرورة توحيد المؤسسة المالية بعد اجتماعان في تونس وقمة باريس، ليعلن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بالبيضاء، في سبتمبر 2017،عن فشل محاولات توحيد إدارة المصرف المركزي بعد عقد سلسلة اجتماعات ومحاولات لمجلس النواب وأطراف أخرى، واصفا إياها بـ «حلقة من حلقات المأساة

حذّرت الأمم المتحدة مرار من أن النظام المصرفي الليبي «سينهار على الأرجح» إذا لم يتّحد فرعا البنك المركزي المتوازيين في البلاد خطوات جادّة نحو توحيده .

الليبية».

وأفادت إدارة المصرف، في بلاغ لها أن «الاستقطاب السياسي الحاد الذي تعانية البلاد منذ 2014 أدى إلى انقسام مصرف ليبيا المركزي متهما الصديق الكبير بأنه «لا يزال يمارس سلطة التوقيع المنفرد خاصة على أرصدة المصرف من العملة الأجنبية رغم إقالته وانقضاء مدة ولايته» معتبرا أن مصرف ليبيا المركزي «أصبح في أعين الشعب الليبي شريكا فيما تقاسيه البلاد من تدهور اقتصادي وفساد إداري وانهيار سعر الصرف وأزمة السيولة».

وفي محاولة جديدة من محاولات التوحيد النادرة،

أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، سبتمبر 2018، استكمال الإجراءات الضرورية للشروع في المراجعة المالية الدولية لفرعي مصرف ليبيا المركزي. وأشارت البعثة في بيان صادر عنها إلى أن المراجعة تأتي استجابة لطلب رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني فائز السراج، في رسالة وجهها في 10 يوليو 2018 إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، لتقوم الأمم المتحدة بتيسير مراجعة دولية لحسابات فرعي مصرف ليبيا المركزي في طرابلس والبيضاء كسبيل لاستعادة النزاهة والشفافية والثقة في النظام المالي الليبي وتهيئة الظروف اللازمة لتوحيد المؤسسات المالية الليبية.

وأوضحت البعثة أن عملية المراجعة المالية الدولية تعد خطوة هامة نحو تعزيز الشفافية في النظام المالي الليبي وتهيئة الظروف اللازمة لتوحيد مصرف ليبيا المركزي في نهاية المطاف، مشيرةً إلى أن العملية تأتي لتمكّن من إجراء حوار مستنير بشأن التوزيع العادل للإيرادات الوطنية في ليبيا وإعادة إرساء آليات وطنية للمساءلة.وأكدت البعثة أنها ستنسق بشكل وثيق مع سلطات ديوان المحاسبة الليبي في غرب ليبيا وشرقها خلال عملية المراجعة المالية الدولية.

ومنذ ذلك الحين لم تكن محاولات التوحيد جادة بل هي مجرد بحث عن خارطة طريق للوصول إلى اتفاقات حول إمكانية توحيد المصرف خاصة مع اندلاع المواجهات في طرابلس. لكن تشكيل حكومة وحدة وطنية، رغم فشلها، حمل معه آمالا جديدة لتوحيد المؤسسة المالية الليبية وإجراء انتخابات ليبية يبدو أن مآلاها هي الأخرى التأجيل المتواصل. لكن الخطوة التي أقدم عليها شقي المصرف منذ أيام كانت فعلية بقدر آمال الليبين في وطن موحد ومستقل.

ففي يوليو 2021، أعلنت شركة «ديلويت»عن الانتهاء من مراجعة حسابات مصرف ليبيا المركزي

- **شهدت ليبيا عام 2014 بروز سلطتين متناحرتين اندلعت الصراعات سريعا بينهم ما أدى أيضا إلى انقسام المصرف المركزي لفرعين**
- **إعتبرت إدارة المصرف بالبيضاء- أن مصرف ليبيا المركزي «أصبح في أعين الشعب الليبي شريكا فيما تقاسيه البلاد من تدهور اقتصادي وفساد إداري وانهيار سعر الصرف وأزمة السيولة».**

- **لم تكن محاولات التوحيد جادة بل هي مجرد بحث عن خارطة طريق للوصول إلى اتفاقات حول إمكانية توحيد المصرف خاصة مع اندلاع المواجهات في طرابلس.**
- **في يوليو 2021، أعلنت شركة «ديلويت» عن الانتهاء من مراجعة حسابات مصرف ليبيا المركزي بشقيه في طرابلس والبيضاء، تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة.**

بشقيه في طرابلس والبيضاء، تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة. وأكد تقرير الشركة أن احتياطيات النقد الأجنبي في ليبيا لم تنخفض منذ ديسمبر/كانون الأول 2014 سوى بنسبة 8 في المائة. وأوضح التقرير أن تسهيلات السحب على المكشوف واقتران ذلك بعمليات طباعة الدينار بشكل سريع تسببت في الضغط على سعر صرف العملة المحلية، ما أدى في النهاية إلى هبوط قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار الأميركي بأكثر من 300 في المائة منذ مطلع العام 2021. وراهنت الأمم المتحدة على أن تكون هذه العملية الرقابية خطوة أولى لتوحيد المصرف المركزي المنقسم منذ عام 2014.

وبدأت الإنفراجة لأزمة انقسام المصرف المركزي الليبي بداية ديسمبر/كانون الأول الماضي، بتوقيع اتفاق بين الصديق الكبير وعلي الحبري، نص على «إطلاق عملية توحيد المصرف المركزي بشكل فعلي، والتوافق على مسارات العمل والفرق الفنية المعنية بتنفيذ عملية التوحيد، والتعهد بمواصلة التقدم لتحقيق الأهداف المرجوة من توحيد المصرف».

وجاء الإعلان عن الانطلاق الفعلي لعملية توحيد المصرف على لسان محافظ مصرف ليبيا المركزي «الصديق الكبير» ونائبه علي الحبري خلال الأيام الماضية عقب اجتماعهما بتونس، وسط ترحيب محلي وإقليمي ودولي، كخطوة واسعة نحو بداية انفراج الأوضاع العامة بليبيا منها مسار جادّ لتوحيد كامل للبلاد وخوض غمارالإنتخابات التي ستنهي كل هذه الإنقسامات العميقة.

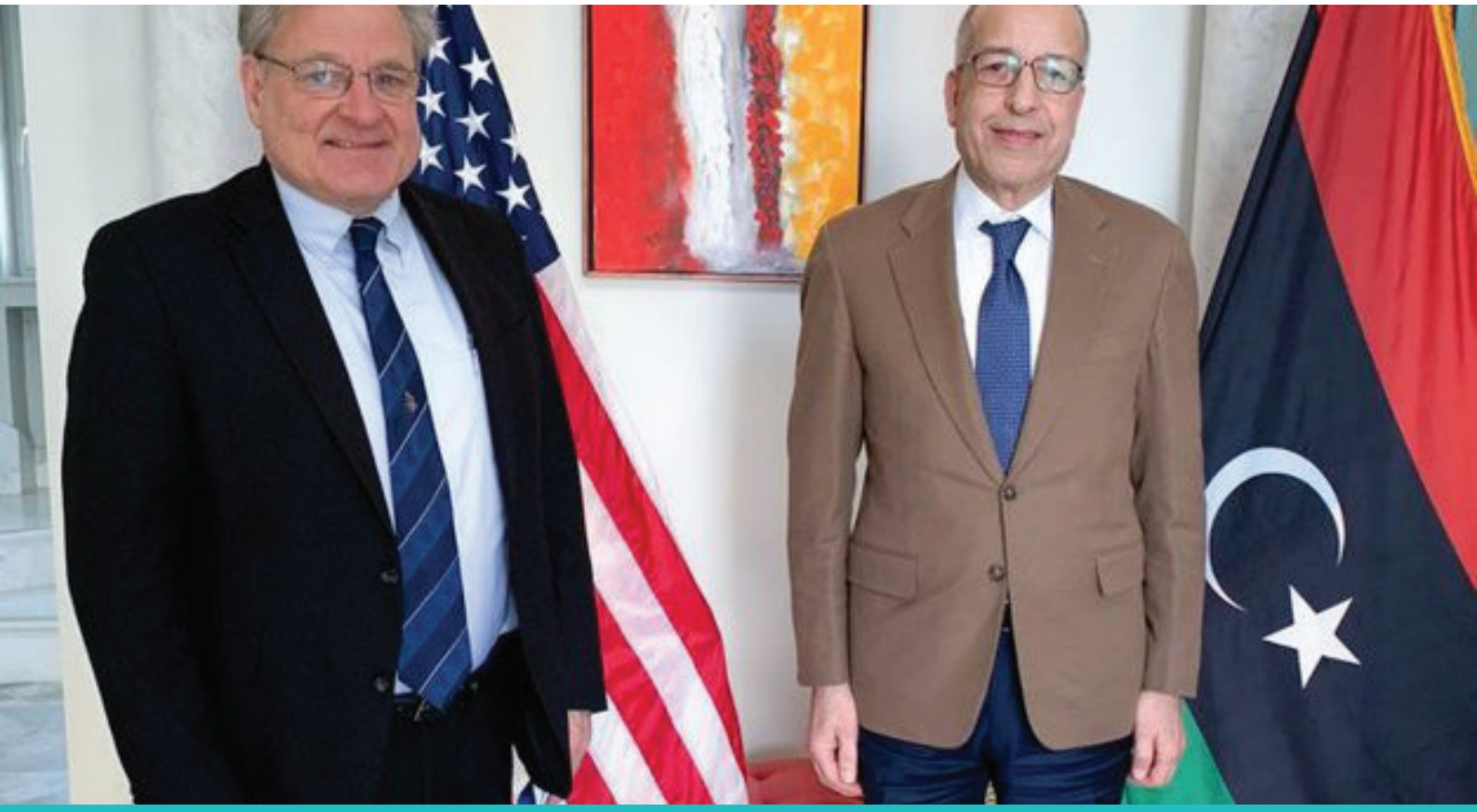

توحيد المصرف المركزي .. خطوة هامة واشادات واسعة

بعد طول انتظار تواصل على مدى أكثر من سبع سنوات كاملة، وضع محافظ مصرف ليبيا المركزي «الصديق الكبير»، ونائبه علي الحبري، حداً لخلافاتهما المزمنة، وأعلنا البدء فعلياً في تنفيذ خطة من عدة مراحل لتوحيد المؤسسات المالية، ما عزز المؤشرات والآمال في أن يشهد العام الجديد انتعاشة اقتصادية بالبلاد، مدعومة بقفزة أسعار النفط خلال الأشهر الماضية.

رامي لتلغ

أعلن فرعا مصرف ليبيا المركزي المتنافسان الخميس الانطلاق الفعلي لعملية إعادة توحيد المصرف في مؤسسة واحدة، بعد سنوات من وجود فرعين له داخل البلاد.

وأعلن فرعا مصرف ليبيا المركزي المتنافسان الخميس الانطلاق الفعلي لعملية إعادة توحيد المصرف في مؤسسة واحدة، بعد سنوات من وجود فرعين له داخل البلاد.

وجاء ذلك في بيان صادر عن المركزي الليبي، الذي يرأسه المحافظ الصديق عمر الكبير، خلال لقائه نائب المحافظ للفرع الشرقي علي سالم الحبري الخميس.

وأورد البيان أن جهود التوحيد تأتي تتويجا للجهود المبذولة لإنجاز المهمة، «إذ تم توقيع عقد لتقديم خدمات استشارية مع شركة للخدمات المهنية لدعم تنفيذ خارطة إعادة التوحيد المتفق عليها».

وأوضح أن «إعادة التوحيد ستكون ضمن أربع مراحل، سينتج عنها نموذج تشغيلي متطور للمصرف المركزي الموحد، يحاكي أفضل الممارسات العالمية».

وأكد المحافظ ونائبه التمسك باستمرار روح التعاون والعمل الدؤوب، لإنجاز هذا الاستحقاق الوطني الهام.

وكانت أزمة انقسام المصرف المركزي الليبي بدأت في الانفراج بداية ديسمبر (كانون الأول) الماضي، بتوقيع اتفاق بين الكبير والحبري، نص على «إطلاق عملية توحيد المصرف المركزي بشكل فعلي، والتوافق على مسارات العمل والفرق الفنية المعنية بتنفيذ عملية التوحيد، والتعهد بمواصلة التقدم لتحقيق الأهداف المرجوة من توحيد المصرف».

وقبل هذا الاتفاق بأشهر قليلة، كانت شركة دولية متخصصة أعلنت إنجاز عملية المراجعة المالية الدولية لحسابات المصرف المركزي، وكشفت تفاصيلها في يوليو 2021.

وفي تصريح له بعد إعلان الاتفاق المبدئي على توحيد المصرف المركزي، كان محافظ المصرف الصديق الكبير أوضح أسباب هذا الانقسام وتداعياته، وتفاصيل خطة الإدارة الموحدة لمعالجة التشوهات التي تسبب بها للمؤسسات المالية والاقتصاد الليبي، قائلاً إن «حالة انقسام المصرف المركزي منذ عام 2014 لم تتم بإرادتنا، بل أملته علينا ظروف سياسية، تمثلت في انقسام السلطتين التشريعية والتنفيذية، والانفلات الأمني والحروب المتكررة».

وكشف الكبير عن الخطوات الكثيرة التي سبقت الإعلان الرسمي عن اتفاق توحيد المصرف وأسباب تأخره، «بدأنا بعملية المراجعة لحسابات المصرفين، وتم تكليف فريق عمل متخصص وتوفير جميع البيانات والمعلومات عبر مكتب النائب العام، تعزيزاً لمبادئ المسؤولية والشفافية والمحاسبة».

وأشار إلى «أن أهم خطوة بعد توحيد المركزي هي معالجة الآثار السلبية الناجمة عن انقسامه الطويل مثل أزمة المقاصة وتداعياتها على سلامة الأوضاع المالية للمصارف، التي أدت إلى إرباك الدور الرقابي المناط بمصرف ليبيا المركزي، إلى جانب تحديات سابقة يعانيها الاقتصاد الليبي والقطاع المصرفي منذ عقود، أهمها ضعف جودة وكفاءة الإنفاق العام، والخلل الهيكلي في الاقتصاد الليبي واعتماده على مصدر وحيد للدخل هو النفط، وما تعرض له من إقفال متكرر للحقول وموانئ التصدير».

ويرى مراقبون إلى أنه من شأن توحيد المصرف المركزي أن يؤدي إلى تحسين الاقتصاد وزيادة الاستثمار الأجنبي وتحقيق الرخاء للشعب الليبي، وذلك بعد الخطوة التي أعلنت عنها المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا في سبتمبر الماضي بالإنهاء الكامل للانقسام النفطي، من خلال دمج وتعيين جميع موظفي المؤسسة الموازية في المؤسسة الشرعية

محافظ المصرف الصديق : «حالة انقسام المصرف المركزي منذ عام 2014 لم تتم بإرادتنا، بل أملته علينا ظروف سياسية، تمثلت في انقسام السلطتين التشريعية والتنفيذية، والانفلات الأمني والحروب المتكررة».

والشركات التابعة لها.

وفي ذات السياق،أوضح «الكبير» «أن حزمة الأهداف التي تم تحديدها على هامش اتفاق توحيد الإدارة المصرفية تهدف إلى إقرار سياسة نقدية فاعلة واتخاذ إجراءات داعمة لسياسة سعر الصرف التي انتهجها مجلس إدارة المصرف المركزي بداية من يناير (كانون الأول) عام 2021، وبذل العناية الواجبة لتعزيز جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب». وأضاف «سنعمل على أن يكون للقطاع المصرفي دور محوري في تفعيل دور القطاع الخاص لتحريك عجلة الاقتصاد، وتنويع مصادر الدخل وإطلاق مشروعات التنمية المكانية والمستدامة، وخلق فرص العمل وفقاً لرؤية حكومة الوحدة الوطنية».

جدير بالذكر أن بداية الانقسام للمصرف الليبي المركزي حدثت في عام 2014، عقب انقسام البلاد بين حكومتين وبرلمانين، في الغرب والشرق، تبع ذلك انقسام داخل إدارة المصرف المركزي، حيث انتقلت مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة وكونت مصرفاً موازياً في مدينة البيضاء شرق البلاد، قبل الانتقال إلى بنغازي أخيراً.

وعقب هذا الانقسام، تعرضت المصارف التجارية، خصوصاً في المنطقة الشرقية، إلى ضغوط وخسائر مالية كبيرة، بسبب إعلان تبعيتها إلى المركزي الموازي وانقطاع تواصلها مع المركزي بطرابلس، الذي رفض عملية انفصال إدارات تلك المصارف، وأغلق المنظومة الرئيسة التي تربط المصرف في طرابلس بفرعه في بنغازي.

في سياق متّصل،رحب السفير الأميركي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند لدى اجتماعه الأسبوع الماضي مع محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير ببدء عملية إعادة توحيده، ووصفها بأنها «خطوة تاريخية ستسهم في الاستقرار المالي والسياسي لليبيا».

رحب السفير الأميركي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند لدى اجتماعه الأسبوع الماضي مع محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير ببدء عملية إعادة توحيده، ووصفها بأنها «خطوة تاريخية ستسهم في الاستقرار المالي والسياسي لليبيا».

ودعا نورلاند في بيان مقتضب له عبر موقع تويتر فريق المصرف لمواصلة «العمل بشفافية والتزام لإكمال العملية على وجه السرعة».

بدورها اعتبرت مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا ستيفاني ويليامز، أن «الأخبار السارة عن إطلاق مصرف ليبيا المركزي لعملية إعادة توحيده بشكل رسمي، تستند إلى توصيات المراجعة المالية المستقلة للمصرف، برعاية البعثة الأممية».

وحثت المصرف في بيان لها على المُضي قدماً في تنفيذ خريطة طريق إعادة توحيد المصرف، التي تُطبق وتُراعي المعايير والممارسات الدولية، من أجل تعزيز الاستقرار المالي والسياسي الذي ليبيا في أمس الحاجة إليه.

إلى ذلك،يرى متابعون للشأن الليبي أن ما يبعث على التفاؤل بتنفيذ الاتفاق لدى كثير من الليبيين هو حصوله بين الفاعلَيْن الرئيسيَيْن والمؤثرين وهما محافظ البنك المركزي في طرابلس ونائبه في فرع برقة، وقد قام الطرفان مباشرة بعد الاتفاق بتوحيد مجلسي الإدارة وبدأت اللجان الفنية العمل. كما لم يُترك هذا الاتفاق للصدفة، بل تم تحديده بسقف زمني، إذ تنتهي المرحلة الأولى من إعادة التوحيد، على سبيل المثال، بحلول شهر يوليو من هذا العام فضلا عن أن هذا الاتفاق على توحيد البنك المركزي سبقه اتفاق آخر على توحيد المؤسسة العسكرية، وذلك بعد لقاءات حصلت بين القائد العام للجيش «المكلف» من اللواء خليفة حفتر، ورئيس أركان قوات المنطقة الغربية محمد الحداد. وتضمن هذا الاتفاق خطوات عملية، منها وضع خطة شاملة لبناء جيش ليبي موحد من خلال استيعاب مختلف التشكيلات المسلحة ودمجها، بالإضافة إلى تشكيل لجان مشتركة من أجل تحقيق هذه الغاية.

مشاورات ولقاءات في كل اتجاه... هل تتجه ليبيا نحو توحيد مؤسساتها؟

السنوات الأخيرة التي أصبحت طويلة في ليبيا احتفظت بسجل حافل بالانقسامات التي طالت كل شيء تقريبا. الأحلام الكثيرة التي وُزعت في سنة 2011، بأن واقع البلاد سيكون ورديا وحاملا لسعادة الناس ومحققا لآمالهم، تحطمت على واقع الانقسام الذي ضرب كل مفاصل الدولة سواء في ما هو سياسي أو في ما هو اقتصادي وحتى في ما هو أمني رغم أن أخطر ظاهرة يمكن أن تضرب بلدا ما هي الأمن باعتباره المحافظ على الدولة وعلى مواطنيها.

شريف الزيتوني

يعتبر توحيد المؤسسات الليبية أهم الإجراءات من أجل إعادة الروح في اقتصاد البلاد المتعثر منذ 10 سنوات، حيث يحاول البلد الغني بالنفط التعافي من الأزمات السياسية والأمنية التي أثرت فيه بشكل كبير وليس هناك من حلول سوى التعجيل بإعادة الاستقرار عبر إجراء انتخابات ضرورية أكثر من أي وقت مضى.

لكن بعد تلك السنوات الصعبة، جاء فرجٌ مؤجل طوى صفحة الانقسام السياسي بعد نجاح ماراثونات الاتفاق السياسي في تشكيل حكومة وحدة وطنية وعودة الحديث عن إعادة توحيد المؤسسات المنقسمة من أجل توفير مناخ هادئ وآمن لمن ستسعفهم صناديق الاقتراع في الانتخابات المنتظرة، وقد كانت أغلب الأطراف بعمق اختلافاتها على قناعة تامة بضرورة إنهاء واقع صعب ما زال الخوف قائما من أن يعصف بمستقبل البلاد، خاصة في وجود أصوات (رغم قلّتها) تشوش على كل نية في جمع مؤسسات البلاد باعتبارها منتفعة من مناخ الفوضى والصراع.

ويعتبر توحيد المؤسسات الليبية أهم الإجراءات من أجل إعادة الروح في اقتصاد البلاد المتعثر منذ 10

بعد السنوات السابقة الصعبة، جاء فرجٌ مؤجل طوى صفحة الانقسام السياسي بعد نجاح ماراثونات الاتفاق السياسي في تشكيل حكومة وحدة وطنية وعودة الحديث عن إعادة توحيد المؤسسات المنقسمة من أجل توفير مناخ هادئ وآمن لمن ستسعفهم صناديق الاقتراع في الانتخابات المنتظرة.

سنوات، حيث يحاول البلد الغني بالنفط التعافي من الأزمات السياسية والأمنية التي أثرت فيه بشكل كبير وليس هناك من حلول سوى التعجيل بإعادة الاستقرار عبر إجراء انتخابات ضرورية أكثر من أي وقت مضى. كما أن توحيد المؤسسة العسكرية يعتبر استحقاقا هاما في ظل الحاجة إلى بسط الأمن على كل الأراضي الليبية، التي تسبب الانقسام فيها في انتشار الإرهاب ودخول مافيات التهريب والارتزاق عبر صحرائها وترهيب مدن فيها خاصة في مناطق الجنوب.

وفي الحديث عن الآثار الاقتصادية السلبية للانقسام أشار وزير الدولة للشؤون الاقتصادية في ليبيا سلامة الغويل في تصريحات سابقة إلى أن الانقسام السياسي تسبب في انقسام السياسة النقدية، الأمر الذي أثر على كل المؤشرات، معتبرا أن «بلاده بحاجة إلى أن يكون لديها فاعلية وخطة متكاملة حول دور البنوك في ليبيا لإنشاء القاعدة الاستثمارية القادمة، كون دور البنوك «مهمًا» في عمليات التمويل للمؤسسات الاستثمارية وعمليات التمويل للمشروعات الصغرى والمشروعات الأخرى».

أولى مؤشرات توحيد المؤسسات أعلن عنها مصرف ليبيا المركزي، يوم 20 يناير عندما أكد الانطلاق الفعلي

السنوات الأخيرة التي أصبحت طويلة في ليبيا احتفظت بسجل حافل بالانقسامات التي طالت كل شيء تقريبا. الأحلام الكثيرة التي وُزعت في سنة 2011، بأن واقع البلاد سيكون ورديا وحاملا لسعادة الناس ومحققا لآمالهم، تحطمت على واقع الانقسام الذي ضرب كل مفاصل الدولة سواء في ما هو سياسي أو في ما هو اقتصادي وحتى في ما هو أمني.

لعملية إعادة توحيد المؤسسة المالية، عبر تنفيذ خارطة متفق عليها من قبل. وقد أعلن محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق عمر الكبير ونائب المحافظ علي سالم الحبري في لقاء بينهما أن هذا الإعلان هو تتويج للجهود التي بذلت لإنجاز هذه المهمة.

وقال بيان للمصرف إنه تم خلال اللقاء توقيع عقد لتقديم خدمات استشارية مع شركة للخدمات المهنية الرائدة لدعم تنفيذ خارطة إعادة التوحيد المتفق عليها... مشيرا إلى أن خارطة إعادة التوحيد ستكون ضمن أربعة مراحل، وسينتج عنها نموذج تشغيلي متطور للمصرف المركزي الموحد، يحاكي أفضل الممارسات العالمية.

عسكريا بدأت الخطوات منذ فترة بهدف توحيد الجيش الليبي. وبعد الدعوات المتكررة داخليا وخارجيا لإنهاء الانقسام، كان لقاء رئيس الأركان في قوات الغرب الليبي محمد الحداد، بقائد الجيش الليبي المكلف عبد الرزاق الناظوري، نهاية السنة المنقضية في مدينة سرت مؤشرا إيجابيا على تذليل الخلافات والمضي في توحيد إحدى أهم المؤسسات، وهي خطوة رحبت بها البعثة الأممية التي قالت إنها «تشجع جميع الأطراف على

رغم التفاؤل الذي يسود عمليات التوحيد والثناء على خطواتها، مازالت التخوفات قائمة من أن لا تنجح الأطراف الليبية في إنهاء الانقسام، خاصة أن سياسة ترحيل الملفات بقيت قائمة ولم يتم الحسم فيها وإنهائها.

اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة نحو توحيد مؤسسات الدولة، بما فيها المؤسسات العسكرية والأمنية».

الناظوري في تعليقه على لقاء الحداد أشار إلى أنه «كان ودياً وجرى التفاهم بأسرع ما يتوقع الشعب الليبي مؤكدا أن اتفاقاً جرى لـ«توحيد المؤسسة العسكرية قريباً من دون أي تدخل بين العسكريين»، واللجنة العسكرية 5+5 تستعد لبلورة خطة توحيد المؤسسة العسكرية وبدء تنفيذها»..، وقال قائد الجيش المكلف «لسنا معترضين على بناء الدولة المدنية وسرعة إنجازها، لكن اختلافات الساسة نحن بعيدون منها، نريد حماية الوطن وسير العملية السياسية».

وتشير عدة مصادر إلى أن لقاء الناظوري والحداد، سبقتها خطوة مهمة تمثلت في مغادرة أعداد من القوات الأجنبية الموجودة في شرق البلاد وغربها، ما يوحي أن ملف المرتزقة يعتبر أحد معرقلات التقدّم في توحيد المؤسسة العسكرية التي ستكون مثار جدل حتى مستقبلا ومهما كانت نتائج المسار المنتظر، بل إن مشكل المرتزقة هو عائق حتى في ما هو سياسي بالنظر إلى أن كل الأطراف تتهم الأخرى بالاستعانة بالمرتزقة لتعميق الأزمة وإدامتها.

ووسط كل هذه التطورات، ورغم التفاؤل الذي يسود عمليات التوحيد والثناء على خطواتها، مازالت التخوفات قائمة من أن لا تنجح الأطراف الليبية في إنهاء الانقسام، خاصة أن سياسة ترحيل الملفات بقيت قائمة ولم يتم الحسم فيها وإنهائها. كما أن ارتباط المؤسسات بأفراد عطل الحوارات وأجل الكثير من فرص الحل. بالإضافة إلى أن العجز عن تحديد موعد ثابت للانتخابات يؤكد أن الفرقاء لم يصلوا بعد إلى مرحلة الثقة التامة في إعادة استقرار الوضع وبناء الدولة.

فوزي عمار: توحيد المصرف المركزي في ليبيا خطوة مهمة

عقب لقاء جمعهما في الجمهورية التونسية، أعلن محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير، ونائبه علي الحبري، الأسبوع الماضي، عن الانطلاق الفعلي لعملية توحيد المصرف. وتم خلال لقاء المحافظ ونائبه توقيع عقد لتقديم خدمات استشارية مع شركة خاصة بتقديم الخدمات المهنية الرائدة، من أجل دعم تنفيذ خارطة إعادة التوحيد المتفق عليها، والتي ستكون ضمن أربعة مراحل، وسينتج عنها نموذج تشغيلي متطور للمصرف المركزي الموحد، يحاكي أفضل الممارسات العالمية.. ولمزيد من التفاصيل حول عملية توحيد المصرف المركزي في ليبيا أجرت «بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع أمين المركز الليبي للتنافسية الاقتصادية فوزي عمار، وإلى نص الحوار:

حوار/ همسة يونس

> المصارف الليبية تحتاج لعملية كاملة من الإصلاحات في الهندسة المالية والبنية التحتية.

> نموذج الاقتصاد الأقرب والأصلح لليبيا هو النموذج المختلط نظراً لوجود النفط.

-كيف تابعتم إعلان الانطلاق الفعلي لتوحيد المصرف المركزي؟

هذه ليست المرة الأولى التي يجتمع فيها محافظ المصرف المركزي الصديق الكبير، ونائبه علي الحبري خارج ليبيا، فلقد رأينا ذلك من قبل وفي نفس الدولة وهي تونس، ولكن دعينا نتفاءل هذه المرة لأن توحيد المصرف المركزي أصبح ضرورة ملحة خاصة لحل مشكلة المقاصة بمصارف المنطقة الشرقية التي أوقفها السيد الكبير في عقوبة لشعب بالكامل وليس لمصرف بعينه، وهذه سابقة لم نسمع بها في أي بلد في العالم بأن يقوم محافظ المصرف بمعاقبة الشعب وليس المصرف.

-ما التأثيرات الاقتصادية لتوحيد المصرف المركزي الليبي؟

توحيد المصرف المركزي في ليبيا خطوة مهمة خاصة إذا ما تزامنت مع اختيار محافظ له شرعية، فالسيد الكبير يعتبر مغتصب للمنصب خاصة بعد صدور قرار من البرلمان بتكليف السيد محمد شكري محافظا منتخبا للمصرف.

-ما أهم المكاسب الاقتصادية المنتظرة من توحيد المصرف المركزي؟

عودة العمليات المصرفية إلى المنطقة الشرقية سيمكن المليارات من الدينارات التي خارج المصارف للعودة ولتكون جزء من الدورة المالية بدلاً من الاحتفاظ بها في البيوت بعد قرار إيقاف المقاصة. ولا شك أن هذه خطوة مهمة إذا ما تحققت، ولكن المصارف في ليبيا تحتاج بالأساس إلى عملية كاملة من الإصلاحات في الهندسة المالية والبنية التحتية للمصارف الليبية متمثلة في الاتصالات والربط الإلكتروني وغيرها.

-ما هو النموذج الاقتصادي الأصلح لليبيا؟

كما نعلم هناك ثلاثة نماذج كبرى للاقتصاد في

العالم وهي؛ النموذج الاشتراكي، ونموذج اقتصاد السوق، ونموذج الاقتصاد المختلط التي تملك فيه الدولة الموارد وتشتري الخدمة من القطاع الخاص، ونحن نرى أن النموذج الأقرب والأصلح لليبيا هو الاعتماد على نموذج الاقتصاد المختلط نظراً لوجود النفط وهو مال مشاع لكل الليبيون، مع ضرورة العمل على تحديد تنافسية وتموضع الاقتصاد الليبي داخل اقتصاد عولمي يجمعه معه، وتحديد نموذج عادل لتوزيع التنمية بين كافة قطاعات ومناطق ليبيا، ونموذج جديد لتوزيع عوائد النفط.

-إذا ما هي الإصلاحات المقترحة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية في البلاد؟

اعتقد أنه وبالإضافة إلى خطوة توحيد المصرف المركزي، وفتح المقاصة على المصارف في المنطقة الشرقية، والاتفاق على هوية الاقتصاد الليبي وتنافسيته وتموضعه داخل اقتصاد عولمي، بالاعتماد على النظام الاقتصادي الأقرب لنا هو (الاقتصاد المختلط) كما ذكرنا سالفاً وخاصة في ظل وجود المال المشاع وهو النفط، على أتن تكون تنافسية الاقتصاد الليبي هي المشروعات الحساسة للطاقة، ولا ننسى أن تجارة العبور لموقع ليبيا الجغرافي تمثل تنافسية عالية.

ومن الضروري أيضا العمل على حل إشكالية توزيع عوائد النفط فمن المهم أن يستلم المواطن الليبي جزء من عوائد النفط في يده، على أن يذهب ثلث دخل النفط إلى المواطن من خلال التوزيع المباشر على كل عائلة، وعندها يتم دفع كتلة الأجور فقط لمن يستحقها ومقابل خدمة فعلية تقلل فيها الزيادة المبالغ فيها على الملاك الوظيفي.

> **- تجارة العبور لموقع ليبيا الجغرافي تمثل تنافسية عالية.**
> **- يجب إنشاء نظام محاسبي شفاف يقطع تغول الفساد.**

ونرى أن تموضع الاقتصاد الليبي داخل اقتصاد عولمي يرفعه معه وهو خطوة مهمة جداً بعد إعداد إستراتيجية وطنية تجمع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية معاً، مع إنشاء نظام محاسبي شفاف يقطع تغول الفساد الذي وصل إلى مستويات غير مسبوقة حيث وصل إلى سعف النخل وأصبح ظاهرة.

كل هذا هو مشروع في حاجة للفهم، ولكن للأسف لا يوجد توافق حول هذا المشروع حتى الآن، ومن هذا المنبر نوجه الدعوة لكل المختصين والمهمومين بالاقتصاد والتنمية لإعداد هذا المشروع ليتم الاصطفاف حوله والدفع به وتبنيه كبديل لحالة التشظي التي نعيشها منذ أكثر من عشر سنوات حتى الآن.

النائب زويله: توحيد المصرف هو الحل الأساسي لأي خلاف

استبعد عضو لجنة المالية بمجلس النواب عبد الوهاب زويله توحيد مصرف ليبيا المركزي في ظل وجود رئيسه الصديق الكبير ونائبه علي الحبري ودعا في مقابلة مع صحيفة المرصد لاختيار رئيس وأعضاء لمجلس إدارة المصرف من التكنوقراط البعيدين عن الجاذبات السياسية في ليبيا.

إلى نص الحوار:

حوار: سوزان الغيطاني

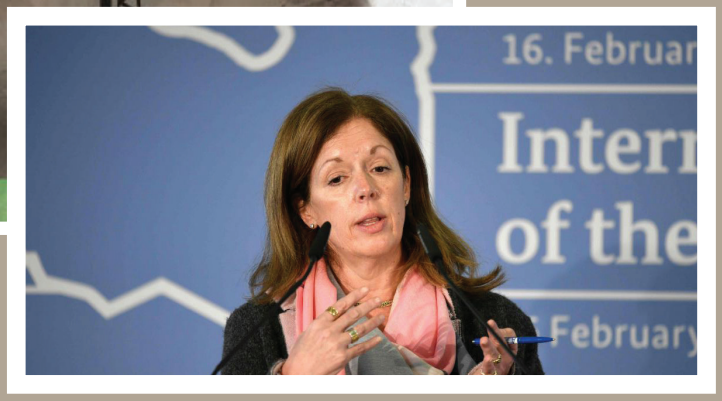

رئيس مجلس الإدارة الصديق الكبير ونائبه علي الحبري كانا سببا في العديد من المشكلات الاقتصادية التي مرت بها ليبيا جراء تدخلهما في سياسات الدولة.

برأيك إلى أي مدى يمكن القول أننا أصبحنا قريبين فعلا من توحيد المصرف المركزي؟

أنا أستبعد توحيد مصرف ليبيا المركزي، فالمصرف كمؤسسة مالية تعنى بأمور البلاد الاقتصادية والمالية كان يفترض بها أن تكون بعيدة عن التجاذبات السياسية وأعتقد أن رئيس مجلس الإدارة الصديق الكبير ونائبه علي الحبري كانا سببا في العديد من المشكلات الاقتصادية التي مرت بها ليبيا جراء تدخلهما في سياسات الدولة وفرض هيمنة مصرف ليبيا المركزي كأمر واقع وهو ما أحدث جملة من التشوهات الاقتصادية التي أصبحت البلاد تعاني منها ويمكن القول أن الخلافات السياسية والشخصية بين رئيس وأعضاء المصرف جعل من المستبعد توحيد المصرف المركزي ثانية وأعتقد أن الحل الجذري لهذه المشكلة هو استبعاد المسؤولين الموجودين حاليا بالمصرف واختيار محافظ ونائبه وفقا لما نص عليه القانون بشكل حيادي وموضوعي دون محاصصة.

توحيد المصرف المركزي يكون باختيار محافظ ونائب وأعضاء مجلس إدارة تكنوقراط بعيدين عن التجاذبات السياسية .

المبعوث الاممي السابق إلى ليبيا غسان سلامة كان اقترح خطة تتضمن ثلاث مسارات منها الاقتصادي لحل الأزمة الليبية هل ترى أن خطوة توحيد المصرف هي استكمال للمسار الاقتصادي الذي توقف منذ فترة؟

يفترض أن يكون هناك مسار اقتصادي ليبي ليبي لحل المختنقات المالية والاقتصادية التي تمر بها الدولة الليبية وسياساتها المالية وأعتقد أن الحل لا يمكن أن يأتي من الخارج سواء من أعضاء البعثة الأممية أو أي طرف خارجي لديه مصالحه الخاصة في ليبيا وهذا سينعكس على تصرفاته التي لن تتسم بالحيادية في معالجة مشكلات البلاد المالية والاقتصادية بل أعتقد أن الخلافات الاقتصادية والمالية في ليبيا تخدم الكثير من أعضاء البعثة الأممية والدول التي تمثلها وأعتقد أنه إن لم يكن هناك عمل جاد ليبي حقيقي دون أي ضغوط خارجية فلن يكون هناك حل اقتصادي أو سياسي أو أمني في ليبيا .

إلى أي مدى يوجد تواصل بينكم وبين المصرف المركزي سواء في الشرق أو الغرب؟

بموجب القانون الداخلي لعمل مجلس النواب فإن مصرف ليبيا المركزي يتبع لجنة الاقتصاد والاستثمار بمجلس النواب ولكن هناك بعض الأعمال يكون للجنة المالية والتخطيط والموازنة العامة دور فيها لكن واقعيا فإن اللجنة المالية أو الاقتصادية ليس لهما تواصل حقيقي مع مصرف ليبيا المركزي سواء في البيضاء أو طرابلس بعد أن أضحى محافظ المصرف سوء في الشرق أو الغرب متغولا ويمثل السياسة المالية والنقدية والتجارية للدولة الليبية ويحاول أن يفرض

الخلافات الاقتصادية والمالية في ليبيا تخدم الكثير من أعضاء البعثة الأممية والدول التي تمثلها

رأيه ومواقفه بعد امتلاك قوة السياسية وهو ما أثر سلبا على ليبيا سواء اقتصاديا أو ماليا أو تجاريا ويجب معالجة هذا الخلل باختيار محافظ جديد للمصرف من التكنوقراط بعيدا عن المحاصصة ويكون صاحب خبرة طويلة ومن خارج الدولة الليبية فالمؤسسة المصرفية سيادية تحتاج لإدارة فعلية دون تجاذبات سياسية أو آراء شخصية لذلك فأنا أرى أنه يمكن اختيار محافظ للمصرف المركزي من خارج الدولة الليبية كما فعلت العديد من الدول الأخرى باختيار محافظ بعيد عن التجاذبات السياسية في داخل بلدانها.

برأيك ما الحل لمشكلة انقسام مصرف ليبيا المركزي؟

أعتقد أن توحيد مصرف ليبيا المركزي واختيار محافظ بالطريقة التي أشرت إليها هو الحل الأساسي لأي خلاف فأي خلاف سواء سياسي أو عسكري يحتاج لمال يمول من الدولة عن طريق المصرف المركزي فالدين العام المترتب على المصرف المركزي سواء في الشرق أو الغرب هو في الحقيقة استخدم لتمويل الخلافات السياسية لذلك فإن توحيد المصرف المركزي يكون باختيار محافظ ونائب وأعضاء مجلس إدارة تكنوقراط بعيدين عن التجاذبات السياسية وبذلك يتم إيجاد حلول فعلية للعديد من المشكلات السياسية والعسكرية التي لن تجد من يمولها.

كـركـاتيـر